# تسهيل الوصول
# إلى
# كفاية الأصول

المجلّد الأوّل

تأليف
السيّد محمود الملكي الإصفهاني

www.ketab.ir

سرشناسه : ملکی اصفهانی، سیدمحمود، ۱۳۳۹-
عنوان قراردادی : کفایه‌الاصول .شرح
عنوان و نام پدیدآور : تسهیل‌الوصول الی کفایه‌الاصول/مولف محمود الملکی‌الاصفهانی.
مشخصات نشر : قم : دارالعلم ، ۱۴۴۰ق.= ۱۳۹۷.
مشخصات ظاهری : ۲ج.
شابک : دوره978-964-204-454-2: ؛ ج.978-964-204-453-5: ؛ ج.978-964-204-455-9:
وضعیت فهرست نویسی : فیپا
یادداشت : عربی.
موضوع : آخوند خراسانی، محمدکاظم بن حسین، ۱۲۵۵ - ۱۳۲۹ق. . کفایه‌الاصول -- نقد و تفسیر
موضوع : اصول فقه شیعه
شناسه افزوده : آخوند خراسانی، محمدکاظم بن حسین، ۱۲۵۵ - ۱۳۲۹ق . کفایه‌الاصول. شرح
رده بندی کنگره : BP۱۵۹/۸/ک۳آ۷۰۲۱۸۱۶ ۱۳۹۷
رده بندی دیویی : ۳۱۲/۲۹۷
شماره کتابشناسی ملی : ۵۵۸۶۷۷۰

# تسهیل الوصول إلى كفاية الأُصول
## (المجلّد الأوّل)

المؤلّف : السيّد محمود الملكي الإصفهاني
الناشر / دارالعلم
الكمّيّة / ۱۰۰۰ نسخة
الطبعة / الأولى ۱۴۴۰ هـ.ق
عدد الصفحات / ۴۸۶
سعرالدورة / ۶۵۰۰۰ تومان

المكتبة المركزيّة / قم، شارع المعلم ، فرع ۱۹ رقم ۱۰
الهاتف / ۹ ــ ۳۷۷۴۴۲۹۸ البريد الأرمني / ۳۷۷۴۱۱۹۸
قم / شارع المعلّم، مجمع ناشران، واحد ۷ هاتف : ۳۷۸۴۱۲۸۶-۷
مكتب طهران / شارع الانقلاب، ۱۲ فروردين، مجمع ناشران
واحد ۱۸ / ۱۶ هاتف: ۶۶۹۷۳۸۰۹-۶۶۱۵۵۴۰۵

المطبعة / احسان قم

حقوق الطبع محفوظة و مسجّلة للناشر
www.daarolelm.com

شابک ۵-۴۵۳-۲۰۴-۹۶۴-۹۷۸ الدورة 978-964-204-454-2

www.ketab.ir

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

اللَّهُمَّ كُنْ لِوَلِيِّكَ الْحُجَّةِ بْنِ
الْحَسَنِ صَلَواتُكَ عَلَيْهِ وَعَلىٰ آبائِه
فِي هَذِهِ السَّاعَةِ وَفِي كُلِّ سَاعَةٍ
وَلِيّاً وَ حَافِظاً وَ قَائِداً وَ نَاصِراً وَ
دَلِيلاً وَعَيْناً حَتَّى تُسْكِنَهُ أَرْضَكَ
طَوْعاً وَ تُمَتِّعَهُ فِيهَا طَوِيلاً

www.ketab.ir

بسم الله الرحمن الرحيم

**الحمد لله ربّ العالمين وصلى الله على سيّدنا محمّد وآله الطاهرين لا سيّما بقيّة الله في الأرضين أرواحنا وأرواح العالمين لتراب مقدمه الفداء وجعلنا الله من أعوانه وأنصاره والمستشهدين بين يديه.**

إنّ لعلم أُصول الفقه منزلة رفيعة بين العلوم الإسلاميّة، حيث إنّه القواعد الممهّدة لاستنباط الأحكام الشرعيّة، وواضح أنّ الوصول إلى الأحكام الشرعيّة مقدّمة للعمل بها وهو موجب للفوز إلى سعادة الدارين.

وأهمّيّة هذا العلم صارت سبباً لتأليف الكتب الأُصوليّة من زمن ظهور الأئمّة عليهم السلام[1]، فبذل المحقّقون جهدهم في تأليف الكتب الأُصوليّة عصراً بعد عصر إلى أن انتهى الدور إلى عَلَم التحقيق والتدقيق، بحر العِلم المتلاطم، الأُصولي المتبحّر، الشيخ محمّد كاظم الخراساني رحمه الله، المعروف بـ«الآخوند الخراساني» (١٢٥٥ ـ ١٣٢٩هـ ق) الذي زاد تحقيقاً وتدقيقاً في هذا العلم وألّف أثره القيّم كتاب

---

١. قال السيّد الصدر في تأسيس الشيعة(ص ٣١٠): «أوّل من صنّف في علم الأُصول هشام بن الحكم (م١٧٩)، فإنّه صنّف كتاب «الألفاظ ومباحثها».

www.ketab.ir

«كفاية الأُصول» وأودع فيه من بدائع الأفكار الثاقبة ونتائج الأنظار الصائبة ما لا تعدّ ولا تحصىٰ. وهذا الكتاب يعدّ من أجود الكتب الأُصوليّة وأدقّها وأمتنها، وقد تمكّن بفضل جزالة عباراته وعمق مطالبه أن يفرض سيطرته على الحوزات العلميّة حتّىٰ صار مدار التدريس في مرحلة السطوح العليا ومحوراً تدور عليه رحى أبحاث الخارج في حوزاتنا العلميّة. وبما أنّه لم يدوّن ككتاب دراسي للتدريس في الحوزات العلميّة وكان فيه مشاكل كثيرة ـ كإجمال عباراته وتعقيدها وكثرة ضمائرها، بحيث يحتاج حلّ عباراته إلى صرف أوقات كثيرة ـ قد اهتمّ العلماء، شكر الله مساعيهم، إلى شرحه والتعليق عليه، حيث كتب عليها تعليقات وشروح كثيرة ربّما تبلغ مأتين.

والكتاب الذي أمامك شرح مزجيّ مختصر بعبارة خالية عن الإيجاز المخلّ والإطناب المملّ، يكشف عن أستاره ويبحث عن أسراره ويبيّن مجملاته ويظهر مضمراته. واقتصرت فيها على إيضاح مرام المصنّف ﷺ وبسط عباراته بتعبير واضح ليتيسّر الوصول إلى مقاصده، فربّما ذكرت مرجعاً لضمير، أو تعليلاً لعبارة، أو مقدّمة لمطلب، أو نتيجة لبحث، أو مثالاً لمورد، أو سؤالاً مقدّراً لجواب مذكور، أو عنواناً لبحث، أو تعليقة لازمة لمطلب، أو غير ذلك ممّا يحتاج إليه لتبيين كلام المصنّف ﷺ. وسمّيته بـ«تسهيل الوصول إلى كفاية الأُصول».

والشروح والحواشي التي استفدت منها في تبيين مراد المصنّف كثيرة، أهمّها: منتهى الدراية في توضيح الكفاية، للسيّد محمّد جعفر الجزائري المروج ﷺ وعناية الأُصول في شرح كفاية الأُصول، للسيّد مرتضى الحسيني الفيروزآبادي ﷺ والوصول إلى كفاية الأُصول، للسيّد محمّد الحسيني الشيرازي ﷺ. واعتمدت في ذكر أكثر مصادر الأقوال والعناوين إلى ما ذكر في منتهى الدراية وكفاية الأُصول مع تحقيق مجمع الفكر الإسلامي.

www.ketab.ir

وأسأل الله تعالى من فضله أن يتقبّل هذا العمل بقبول حسن وأن ينفع به الحوزات العلميّة ـ كما نفع بأصله ـ وأن يغفر لنا ولوالدينا وينفعنا به «يومَ لا يَنْفَعُ مالٌ وَلا بَنُونَ إلّا مَنْ أتَى اللهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ».

العشرون من رجب المرجّب ١٤٣٩، ١٨ / ١ / ١٣٩٧

قم المقدّسة

السيّد محمود الملكي الإصفهاني

www.ketab.ir

# فهرس الموضوعات


مقدّمة المؤلّف ..... ٥

المقدّمة، وفيها أُمور

الأمر الأوّل: موضوع العلم ومسائله ..... ١١

موضوع كلّ علم ..... ١١

مسائل العلوم ..... ١٢

ملاك تمايز العلوم ..... ١٣

موضوع علم الأصول ..... ١٤

تعريف علم الأُصول ..... ١٧

الأمر الثاني: الوضع وأقسامه ..... ١٨

تعريف الوضع ..... ١٨

أقسام الوضع بلحاظ المعنى الملحوظ حال الوضع ..... ١٨

ما ثبت من أقسام الوضع الأربعة ..... ٢٠

التحقيق في وضع الحروف ..... ٢٠

إشكال على اتّحاد المعنى الموضوع له في الاسم والحرف ..... ٢٣

الوضع في الخبر والإنشاء ..... ٢٣

الوضع في أسماء الإشارة والضمائر ..... ٢٤

الأمر الثالث: استعمال اللفظ في ما يناسب ما وضع له ..... ٢٥

الأمر الرابع: إطلاق اللفظ وإرادة اللفظ ..... ٢٦

صور إطلاق اللفظ وإرادة اللفظ ..... ٢٦

صحّة إطلاق اللفظ وإرادة النوع أو الصنف أو المثل ..... ٢٦

التحقيق في إطلاق اللفظ وإرادة نوعه أو صنفه ..... ٢٨

الأمر الخامس: وضع الألفاظ لذوات المعاني ..... ٣٠

عدم تبعيّة الدلالة للإرادة ..... ٣٠

توجيه كلام الشيخ الرئيس والمحقّق الطوسي ..... ٣١


www.ketab.ir

فهرس الموضوعات ..... ٤٧٣

الأمر السادس: وضع المركّبات ..... ٣٣
الأمر السابع: علائم الحقيقة والمجاز ..... ٣٤
١. التبادر وعدمه ..... ٣٤
٢. عدم صحّة السلب وصحّته ..... ٣٥
٣. الاطّراد وعدمه ..... ٣٧
الأمر الثامن: أحوال اللفظ وتعارضها ..... ٣٨
تعارض أحوال اللفظ بعضها مع بعض ..... ٣٨
الأمر التاسع: الحقيقة الشرعيّة ..... ٣٩
الأقوال في ثبوت الحقيقة الشرعيّة ..... ٣٩
تمهيد في أقسام الوضع التعييني ..... ٣٩
ثبوت الحقيقة الشرعيّة ..... ٤٠
ثمرة البحث ..... ٤٢
الأمر العاشر: الصحيح والأعمّ ..... ٤٣
مقدّمات البحث ..... ٤٣
١. ابتناء البحث على القول بثبوت الحقيقة الشرعيّة ..... ٤٣
تصوير النزاع على ما نسب إلى الباقلاني ..... ٤٤
٢. معنى الصحّة والفساد ..... ٤٤
٣. لزوم تصوير الجامع على القولين ..... ٤٥
جامع الصحيحي ..... ٤٥
جامع الأعمّي ..... ٤٧
٤. الوضع والموضوع له في ألفاظ العبادات عامّان ..... ٥٢
٥. ثمرة النزاع ..... ٥٣
أدلّة الصحيحي ..... ٥٤
أدلّة الأعمّي ..... ٥٧
بقي أُمور ..... ٦١
الأوّل: هل يجري النزاع في المعاملات ..... ٦١

www.ketab.ir

الثاني: عدم الثمرة للنزاع في المعاملات ..... ٦٢
الثالث: أنحاء دخل الشيء في المأمور به ..... ٦٢
**الأمر الحادي عشر: الاشتراك اللفظي** ..... ٦٥
وقوع الاشتراك اللفظي في اللغات ..... ٦٥
عدم استحالة استعمال المشترك اللفظي في القرآن ..... ٦٥
توهّم لزوم وقوع الاشتراك اللفظي في اللغات ..... ٦٦
**الأمر الثاني عشر: استعمال اللفظ في أكثر من معنًى** ..... ٦٧
الخلاف في جواز استعمال اللفظ في أكثر من معنًى ..... ٦٧
القول بالتفصيل بين التثنية والجمع وبين المفرد ..... ٦٩
المقصود من بطون القرآن ..... ٧١
**الأمر الثالث عشر: المشتقّ** ..... ٧٢
تحرير محلّ النزاع ..... ٧٢
**مقدّمات البحث** ..... ٧٢
**أحدها: المراد من المشتقّ** ..... ٧٢
عدم اختصاص النزاع باسم الفاعل وما بمعناه ..... ٧٣
شمول النزاع لبعض الجوامد ..... ٧٤
**ثانيها: الإشكال في جريان النزاع في اسم الزمان** ..... ٧٦
**ثالثها: خروج الأفعال والمصادر من النزاع** ..... ٧٧
عدم دلالة الفعل على الزمان ..... ٧٧
الفرق بين المعنى الحرفي والاسمي ..... ٨٠
**رابعها: اختلاف المبادىء لا يوجب اختلافاً في دلالة المشتقّات** ..... ٨٢
**خامسها: المراد من الحال في عنوان المسألة** ..... ٨٣
**سادسها: لا أصل لفظيّاً في المسألة** ..... ٨٥
مقتضى الأصل العملي في المسألة ..... ٨٦
**الأقوال في مسألة المشتقّ** ..... ٨٦
١. المختار في مسألة المشتقّ ..... ٨٦

www.ketab.ir

٢. القول بالتفصيل ..... ٩٢
٣. القول بوضع المشتقّ للأعمّ ..... ٩٢
٣. القول بالتفصيل بين المحكوم عليه والمحكوم به ..... ٩٦
بقي أُمور ..... ٩٧
الأمر الأوّل: بساطة مفهوم المشتقّ ..... ٩٧
إيراد: معنى البساطة ..... ١٠٤
الأمر الثاني: الفرق بين المشتقّ ومبدئه ..... ١٠٤
الأمر الثالث: ملاك الحمل ..... ١٠٥
الأمر الرابع: كفاية المغايرة المفهوميّة في الحمل ..... ١٠٦
مناقشة صاحب الفصول ..... ١٠٧
الأمر الخامس: اعتبار قيام المبدأ بما يجري عليه المشتقّ ..... ١٠٨
كلام الفصول في صفاته تعالى ..... ١٠٩
الأمر السادس: عدم اعتبار التلبّس الحقيقي في صدق المشتقّ ..... ١١٠

**المقصد الأوّل: الأوامر**

وفيه فصول: ..... ١١٥
الفصل الأوّل: في ما يتعلّق بمادّة الأمر من الجهات ..... ١١٥
الجهة الأُولىٰ: معانى لفظ الأمر ..... ١١٥
١. معانى لفظ الأمر في اللغة والعرف ..... ١١٥
٢. معنى لفظ الأمر في الاصطلاح ..... ١١٦
٣. تعدّد موارد استعمال الأمر في الكتاب والسنّة ..... ١١٧
الجهة الثانية: اعتبار العلوّ في معنى الأمر ..... ١١٨
الجهة الثالثة: لفظ الأمر حقيقة في الوجوب ..... ١١٩
الجهة الرابعة: الأمر موضوع للطلب الإنشائي ..... ١٢٠
اتّحاد الطلب والإرادة ..... ١٢١
إشكال على اتّحاد الطلب والإرادة ..... ١٢٥
شبهة الجبر ..... ١٢٦

www.ketab.ir

الإشكال في عقاب العاصي ..... ١٢٧
إشكال آخر على اتّحاد الطلب والإرادة ..... ١٢٧
**الفصل الثاني: في ما يتعلّق بصيغة الأمر ..... ١٣٠**
**المبحث الأوّل: معنى صيغة الأمر ..... ١٣٠**
**المبحث الثاني: صيغة الأمر هل هي حقيقة في الوجوب؟ ..... ١٣٢**
**المبحث الثالث: الجمل الخبريّة المستعملة في مقام الطلب ..... ١٣٣**
**المبحث الرابع: هل صيغة الأمر ظاهرة في الوجوب ..... ١٣٥**
**المبحث الخامس: التعبّدي والتوصّلي ..... ١٣٧**
مقدّمات البحث ..... ١٣٧
إحداها: معنى الواجب التوصّلي والتعبّدي ..... ١٣٧
ثانيتها: امتناع أخذ قصد الامتثال شرعاً في متعلّق الأمر ..... ١٣٧
ثالثتها: امتناع التمسّك بإطلاق الأمر لإثبات التوصّليّة ..... ١٤٢
التمسّك بالإطلاق المقامي لإثبات التوصّليّة ..... ١٤٣
مقتضى الأُصول العمليّة ..... ١٤٣
التفصيل بين القيود ..... ١٤٤
عدم جريان البراءة الشرعيّة في المقام ..... ١٤٤
**المبحث السادس: مقتضى إطلاق الصيغة هو الوجوب النفسي التعييني العينيّ ..... ١٤٥**
**المبحث السابع: الأمر الواقع عقيب الحظر أو توهّمه ..... ١٤٦**
**المبحث الثامن: المرّة والتكرار ..... ١٤٧**
عدم دلالة الصيغة على المرّة والتكرار ..... ١٤٧
كلام صاحب الفصول في محلّ النزاع ..... ١٤٧
المراد بالمرّة والتكرار ..... ١٤٩
تنبيه: ثمرة البحث في المرّة والتكرار ..... ١٥١
**المبحث التاسع: الفور والتراخي ..... ١٥٣**
عدم دلالة الصيغة على الفور أو التراخي ..... ١٥٣
ما يترتّب على القول بالفور ..... ١٥٤

www.ketab.ir

الفصل الثالث: الإجزاء ..... ١٥٦
مقدّمات البحث ..... ١٥٦
أحدها: المراد من «وجهه» ..... ١٥٦
ثانيها: المراد من «الاقتضاء» ..... ١٥٧
ثالثها: المراد من «الإجزاء» ..... ١٥٨
رابعها: الفرق بين هذه المسألة ومسألة المرّة والتكرار ..... ١٥٩
تحقيق البحث ..... ١٦٠
الموضع الأوّل: إجزاء الإتيان بالمأمور به عن التعبّد به ثانياً ..... ١٦٠
الموضع الثاني: وفيه مقامان: ..... ١٦١
المقام الأوّل: إجزاء الإتيان بالمأمور به الاضطراري عن الواقعي وعدمه ..... ١٦١
المقام الثاني: في إجزاء الإتيان بالمأمور به بالأمر الظاهري وعدمه ..... ١٦٤
إجزاء الأمارات بناء على السببية ..... ١٦٦
حكم الإجزاء في ما إذا شك في السببيّة والطريقيّة ..... ١٦٦
عدم الإجزاء في الأُصول والأمارات الجارية في إثبات أصل التكليف ..... ١٦٧
تذنيبان ..... ١٦٨
الأوّل: عدم الإجزاء في صورة القطع بالأمر خطأً ..... ١٦٨
الثاني: عدم الملازمة بين الإجزاء والتصويب ..... ١٦٩
فصل: في مقدّمة الواجب ..... ١٧٠
الأمر الأوّل: مسألة مقدّمة الواجب أُصوليّة عقليّة ..... ١٧٠
الأمر الثاني: في تقسيمات المقدّمة ..... ١٧١
١. المقدّمة الداخليّة والخارجيّة ..... ١٧١
٢. المقدّمة إلى العقليّة والشرعيّة والعاديّة ..... ١٧٤
٣. مقدّمة الوجود ومقدّمة الصحّة ومقدّمة الوجوب ومقدّمة العلم ..... ١٧٥
٤. المقدّمة المتقدّمة والمقارنة والمتأخّرة ..... ١٧٦
الأمر الثالث: في تقسيمات الواجب ..... ١٨٢
١. الواجب المطلق والواجب المشروط ..... ١٨٢

www.ketab.ir

كلام الشيخ الأنصاري في الواجب المشروط ..... ١٨٣
الإشكال على الشيخ الأنصاري ..... ١٨٥
فائدة إنشاء الوجوب المشروط ..... ١٨٧
دخول المقدّمات الوجوديّة في النزاع ..... ١٨٧
خروج مقدّمات الوجوب عن النزاع ..... ١٨٨
تذنيب: إطلاق الواجب على الواجب المشروط حقيقة أم مجاز؟ ..... ١٨٩
**٢. الواجب المعلّق والواجب المنجّز** ..... ١٩٠
إنكار الشيخ الأعظم الواجب المعلّق ..... ١٩١
إشكال على الواجب المعلّق ..... ١٩٢
إشكال المحقّق النهاوندي على الواجب المعلّق ..... ١٩٣
إشكال آخر على الواجب المعلّق ..... ١٩٤
تعميم الواجب المعلق ..... ١٩٥
تنبيه: المناط في فعليّة وجوب المقدّمة ..... ١٩٦
المقدّمات المفوّته وتصحيح وجوبها قبل زمان الواجب ..... ١٩٧
تتمّة: دوران أمر القيد بين الرجوع إلى الهيئة أو المادّة ..... ١٩٩
وجهان لترجيح إطلاق الهيئة على إطلاق المادّة ..... ٢٠٠
**٣. الواجب النفسي والواجب الغيري** ..... ٢٠٣
إشكال على تعريف الواجب الغيري ..... ٢٠٤
حكم التردّد بين النفسيّة والغيريّة ..... ٢٠٥
تذنيبان ..... ٢٠٨
**الأوّل: استحقاق الثواب والعقاب وعدمه في الواجب الغيري** ..... ٢٠٨
إشكال ودفع (إشكال عباديّة الطهارات الثلاث ودفعه) ..... ٢٠٩
جوابان آخران عن الإشكال ..... ٢١٠
وجه آخر لتصحيح عباديّة الطهارات الثلاث ..... ٢١٢
**الثاني: عدم اعتبار قصد الغايات في صحّة الطهارات** ٢١٣
**٤. الواجب الأصلي والواجب التبعي** ..... ٢١٤

www.ketab.ir

الشك في الأصالة والتبعيّة ..... ٢١٦
**الأمر الرابع: تبعيّة وجوب المقدّمة لوجوب ذيها في الإطلاق والاشتراط ..... ٢١٧**
مسلك صاحب المعالم ..... ٢١٨
مسلك الشيخ الأنصاري وصاحب الفصول ..... ٢١٨
ردّ مختار الشيخ الأنصاري من القول باعتبار قصد التوصّل ..... ٢١٩
ردّ مختار الفصول من القول بوجوب المقدّمة الموصلة دون غيرها ..... ٢٢٢
إشكال ثانٍ على الترتّب ..... ٢٢٤
أدلّة صاحب الفصول ..... ٢٢٥
دليل آخر على وجوب خصوص المقدّمة الموصلة والمناقشة فيه ..... ٢٣٠
بقي شيء: ثمرة القول بالمقدّمة الموصلة ..... ٢٣١
إيراد الشيخ الأنصاري على الثمرة ..... ٢٣١
**تذنيب: في بيان الثمرة (ثمرة البحث عن وجوب المقدّمة) ..... ٢٣٣**
إشكال خاصّ بالثمرة الأولى ..... ٢٣٤
إشكال خاصّ بالثمرة الثانية ..... ٢٣٤
إشكال خاصّ بالثمرة الثالثة ..... ٢٣٤
ثمرة أُخرى لمسألة المقدّمة ..... ٢٣٦
تأسيس الأصل في المسألة ..... ٢٣٧
إشكال على جريان استصحاب عدم وجوب المقدّمة ..... ٢٣٨
إشكال آخر على جريان استصحاب عدم وجوب المقدّمة وجوابه ..... ٢٣٩
**الأقوال في مسألة مقدّمة الواجب ..... ٢٣٩**
استدلال أبي الحسين البصري على وجوب المقدّمة ..... ٢٤٠
التفصيل بين السبب وغيره ..... ٢٤٢
التفصيل بين الشرط الشرعي وغيره ..... ٢٤٣
**تتمّة: مقدّمة المستحبّ والحرام والمكروه ..... ٢٤٤**
**فصل: مسألة الضدّ ..... ٢٤٦**
**الأمر الأوّل: المراد من الاقتضاء والضدّ ..... ٢٤٦**

www.ketab.ir

الأمر الثاني: المقدّميّة وعدمها ..... ٢٤٦
الأمر الثالث: الضدّ العامّ ..... ٢٥٣
الأمر الرابع: ثمرة بحث الضدّ الخاصّ ..... ٢٥٤
إنكار الشيخ البهائي للثمرة ..... ٢٥٤
الكلام في تصحيح الأمر بالضدّ بنحو الترتّب ..... ٢٥٥
الإشكال على الترتّب باستلزامه طلب الضدّين ..... ٢٥٦
توهّم الفرق بين الاجتماع في عرض واحد والاجتماع بنحو الترتّب ..... ٢٥٧
توهّم وقوع طلب الضدّين في العرفيّات ..... ٢٥٨
تصحيح الترتّب في مورد خاصّ ..... ٢٥٩
إمكان الترتّب مساوق لوقوعه ..... ٢٦١
فصل: أمر الآمر مع العلم بانتفاء شرطه ..... ٢٦٢
فصل: متعلّق الأوامر والنواهي ..... ٢٦٤
فصل: نسخ الوجوب ..... ٢٦٧
عدم جريان استصحاب الجواز الثابت قبل نسخ الوجوب ..... ٢٦٧
فصل: الواجب التخييري ..... ٢٦٩
التخيير بين الأقلّ والأكثر ..... ٢٧١
فصل: الواجب الكفائي ..... ٢٧٣
فصل: الواجب الموقّت وغير الموقّت ..... ٢٧٣
إشكال في الواجب الموسّع ..... ٢٧٤
هل القضاء تابع للأداء أو يكون بأمر جديد؟ ..... ٢٧٥
فصل: الأمر بالأمر بشيء ..... ٢٧٧
فصل: الأمر بشيء مرّتين ..... ٢٧٨

**المقصد الثاني: النواهي**

فصل: مادّة النهي وصيغته ..... ٢٨١
عدم دلالة صيغة النهي على التكرار ..... ٢٨٢
عدم دلالة النهي على إرادة الترك أو عدم إرادته في فرض العصيان ..... ٢٨٢

www.ketab.ir

فصل: اجتماع الأمر والنهي ..... ٢٨٤
الأمر الأوّل: المراد بالواحد ..... ٢٨٤
الأمر الثاني: الفرق بين هذه المسألة ومسألة النهي في العبادة ..... ٢٨٥
كلام الفصول في الفرق بين المسألتين ..... ٢٨٦
الأمر الثالث: مسألة الاجتماع مسألة أُصوليّة ..... ٢٨٨
الأمر الرابع: مسألة الاجتماع مسألة عقليّة لا لفظيّة ..... ٢٩٠
الأمر الخامس: شمول ملاك النزاع لجميع أقسام الإيجاب والتحريم ..... ٢٩٠
الأمر السادس: أخذ قيد المندوحة في محلّ النزاع ..... ٢٩٢
الأمر السابع: عدم ابتناء النزاع على القول بتعلّق الأحكام بالطبائع ..... ٢٩٣
الأمر الثامن: اعتبار وجود المناطين في محلّ الاجتماع ..... ٢٩٥
الأمر التاسع: ما يعزز به المناطان في المجمع ..... ٢٩٧
الأمر العاشر: ثمرة بحث الاجتماع ..... ٢٩٩
أدلّة القول بالامتناع ..... ٣٠٢
إحداها: تضادّ الأحكام في مقام فعليّتها ..... ٣٠٢
ثانيتها: تعلّق الأحكام بالمعنونات (أفعال المكلفين) لا بالعناوين ..... ٣٠٣
ثالثتها: تعدّد العنوان لا يستلزم تعدّد المعنون ..... ٣٠٣
رابعتها: الواحد وجوداً واحد ماهيّة وذاتاً ..... ٣٠٤
مناقشة في كلام الفصول ..... ٣٠٤
مناقشة في دليل آخر للمحقّق القمّي ..... ٣٠٦
أدلّة القول بالجواز ..... ٣٠٧
الدليل الأوّل على جواز الاجتماع ..... ٣١٠
الدليل الثاني على جواز الاجتماع ..... ٣١٦
القول بالجواز عقلاً والامتناع عرفاً ..... ٣١٧
تنبيهات مسألة الاجتماع ..... ٣١٨
الأمر الأوّل: مناط الاضطرار الرافع للحرمة ..... ٣١٨
حكم الاضطرار بسوء الاختيار بناء على الامتناع ..... ٣١٨

www.ketab.ir

حكم الاضطرار بسوء الاختيار بناء على الجواز ..... ٣١٩
مختار الشيخ الأنصاري ..... ٣٢١
حكم شرب الخمر علاجاً ..... ٣٢٣
ردّ مختار صاحب الفصول ..... ٣٢٦
مختار أبي هاشم والمحقّق القمّي والجواب عنه ..... ٣٢٧
ثمرة الأقوال في المسألة ..... ٣٢٩
الأمر الثاني: صغرويّة المقام لكبرى التزاحم ..... ٣٣٠
ترجيح أحد الدليلين لا يوجب خروج مورد الاجتماع تحت الآخر ..... ٣٣١
مرجّحات النهي على الأمر ..... ٣٣٢
الوجه الأوّل: أولويّة دلالة النهي من دلالة الأمر ..... ٣٣٢
الوجه الثاني لترجيح النهي: أولويّة دفع المفسدة من جلب المنفعة ..... ٣٣٤
الوجه الثالث لترجيح النهي: الاستقراء ..... ٣٣٧
الأمر الثالث: هل يلحق تعدّد الإضافات بتعدّد العنوانات أم لا؟ ..... ٣٣٩
فصل: النهي عن الشيء هل يقتضي فساده أم لا؟ ..... ٣٤٠
الأوّل: الفرق بين هذه المسألة ومسألة الاجتماع ..... ٣٤٠
الثاني: الوجه في عدّ المسألة من مباحث الألفاظ ..... ٣٤٠
الثالث: شمول ملاك البحث للنهي التنزيهي ..... ٣٤١
الرابع: المراد من العبادة في محلّ النزاع ..... ٣٤٢
الخامس: تحرير محلّ النزاع ..... ٣٤٤
السادس: معنى الصحّة والفساد ..... ٣٤٥
تنبيه: هل الصحّة والفساد حكمان شرعيّان أم عقليّان أم اعتباريّان؟ ..... ٣٤٦
السابع: الأصل في المسألة ..... ٣٤٨
الثامن: أنحاء تعلّق النهي بالعبادة ..... ٣٤٩
الحقّ في المسألة ..... ٣٥١
المقام الأوّل: العبادات ..... ٣٥١
المقام الثاني: المعاملات ..... ٣٥٤

www.ketab.ir

توهّم دلالة الأخبار على الاقتضاء ..... ٣٥٥
جواب التوهّم ..... ٣٥٦
تذنيب: كلام أبي حنيفة والشيباني في دلالة النهي على الصحّة ..... ٣٥٦

**المقصد الثالث: المفاهيم**

مقدّمة: تعريف المفهوم ..... ٣٦١
محلّ النزاع في ثبوت المفهوم وعدمه ..... ٣٦٢
**فصل: مفهوم الشرط ..... ٣٦٣**
ملاك ثبوت المفهوم ..... ٣٦٣
**الوجه المذكور في إثبات العليّة المنحصرة للشرط ..... ٣٦٥**
الوجه الأوّل: دعوى التبادر ..... ٣٦٥
الوجه الثاني: دعوى الانصراف ..... ٣٦٥
الوجه الثالث: التمسّك بالإطلاق ..... ٣٦٦
تقريب آخر للتمسّك بالإطلاق ..... ٣٦٧
تقريب ثالث للتمسّك بالإطلاق ..... ٣٦٨
**أدلّة المنكرين للمفهوم ..... ٣٦٩**
أحدها: إمكان نيابة شرط آخر عن الشرط المذكور في القضيّة ..... ٣٦٩
ثانيها: انتفاء الدلالات الثلاث على المفهوم ..... ٣٧٠
ثالثها: الاستدلال بالآية الشريفة ..... ٣٧٠
**بقي هاهنا أُمور ..... ٣٧١**
**الأمر الأوّل: ضابط أخذ المفهوم ..... ٣٧١**
**الأمر الثاني: تعدّد الشرط ووحدة الجزاء ..... ٣٧٥**
**الأمر الثالث: تداخل الأسباب والمسبّبات وعدمه ..... ٣٧٦**
ضرورة التصرّف في الشرط على القول بالتداخل ..... ٣٧٧
ما يرد على وجوه التصرّف في الشرط ..... ٣٧٩
التفصيل بين اختلاف الشروط بحسب الأجناس واتّحادها ..... ٣٨٢
إذا لم يكن موضوع الحكم في الجزاء قابلاً للتعدّد ..... ٣٨٢

www.ketab.ir

**فصل: مفهوم الوصف ..... ٣٨٣**
عدم ثبوت المفهوم للوصف ..... ٣٨٣
التفصيل بين ما يكون الوصف علّة والذي لا يكون كذلك ..... ٣٨٣
تذنيب: تحرير محلّ النزاع ..... ٣٨٥
**فصل: مفهوم الغاية ..... ٣٨٦**
هل الغاية داخلة في المغيّىٰ أم خارجة عنه؟ ..... ٣٨٨
**فصل: مفهوم الحصر ..... ٣٨٩**
مفاد الجملة المشتملة على كلمة «إلّا» ..... ٣٨٩
مفاد كلمة الوحيد ..... ٣٩٠
هل دلالة الاستثناء على الحكم في طرف المستثنىٰ بالمنطوق أو بالمفهوم؟ ..... ٣٩١
الجملة المشتملة على «إنّما» ..... ٣٩١
الجملة المشتملة على «بل» الإضرابيّة ..... ٣٩٢
تعريف المسند إليه باللام ..... ٣٩٣
**فصل: مفهوم اللقب والعدد ..... ٣٩٤**

## المقصد الرابع: العام والخاص

**فصل: تعريف العامّ وأقسامه ..... ٣٩٩**
تعريف العامّ ..... ٣٩٩
أقسام العامّ بحسب كيفيّة تعلّق الأحكام به ..... ٤٠٠
**فصل: هل للعموم صيغة تخصّه أم لا؟ ..... ٤٠١**
الألفاظ الدالّة على العموم ..... ٤٠٢
**فصل: حجيّة العامّ المخصّص في الباقي ..... ٤٠٥**
كلام المشهور ..... ٤٠٥
احتجاج النافين والجواب عنه ..... ٤٠٥
جواب المحقّق القمّي عن الاحتجاج ..... ٤٠٧
جواب الشيخ الأنصاري عن الاحتجاج ..... ٤٠٧
**فصل: هل يسري إجمال الخاصّ إلى العامّ ..... ٤٠٩**

www.ketab.ir

فهرس الموضوعات ..... ٤٨٥

**الشبهة المفهوميّة** ..... ٤٠٩
**الشبهة المصداقيّة** ..... ٤٠٩
إيقاظ: إحراز المشتبه بالأصل الموضوعي ..... ٤١٤
وهم وإزاحة ..... ٤١٥
الكلام في صحّة الصوم في السفر والإحرام قبل الميقات بالنذر ..... ٤١٧
عدم إحراز مصاديق العامّ بأصالة عدم التخصيص ..... ٤١٨
**فصل: هل يجوز العمل بالعامّ قبل الفحص عن المخصّص؟** ..... ٤١٩
الكلام في مقدار الفحص ..... ٤٢٠
عدم لزوم الفحص عن المخصّص المتّصل ..... ٤٢١
إيقاظ: الفرق بين الفحص في الأصول اللفظيّة والفحص في الأُصول العمليّة ..... ٤٢١
**فصل: الخطابات الشفاهيّة** ..... ٤٢٢
تحرير محلّ النزاع ..... ٤٢٢
**فصل: في بيان ثمرة النزاع** ..... ٤٢٧
**فصل: تعقّب العامّ بضمير يرجع إلى بعض أفراده** ..... ٤٣٠
محلّ الخلاف في المسألة ..... ٤٣٠
التحقيق في المسألة ..... ٤٣١
**فصل: تخصيص العامّ بالمفهوم المخالف** ..... ٤٣٣
**فصل: الاستثناء المتعقّب لجمل متعدّدة** ..... ٤٣٥
**فصل: تخصيص الكتاب بخبر الواحد** ..... ٤٣٧
أدلّة المانعين ..... ٤٣٧
**فصل: دوران الأمر بين النسخ والتخصيص** ..... ٤٤٠
حقيقة النسخ ..... ٤٤٢
حقيقة البداء ..... ٤٤٣
الثمرة بين التخصيص والنسخ ..... ٤٤٤

**المقصد الخامس: المطلق والمقيّد والمجمل والمبيّن**

**فصل: تعريف المطلق وألفاظ المطلق** ..... ٤٤٩

www.ketab.ir

تعريف المطلق ..... ٤٤٩
ألفاظ المطلق ..... ٤٤٩
١. اسم الجنس ..... ٤٥٠
٢. علم الجنس ..... ٤٥١
٣. المفرد المعرّف باللام ..... ٤٥٢
٤. النكرة ..... ٤٥٥
**فصل: مقدّمات الحكمة ..... ٤٥٧**
**المراد من كون المتكلّم في مقام البيان ..... ٤٥٩**
**الأصل عند الشك في كون المتكلّم في مقام البيان ..... ٤٦٠**
**الانصراف ومراتبه ..... ٤٦٠**
**تنبيه: إذا كان للمطلق جهات عديدة ..... ٤٦٢**
**فصل: الجمع بين المطلق والمقيّد ..... ٤٦٣**
**المطلق والمقيّد المختلفان ..... ٤٦٣**
**المطلق والمقيّد المتوافقان ..... ٤٦٣**
الوجه في عدم حمل المطلق على المقيّد في المستحبات ..... ٤٦٦
عدم الفرق في حمل المطلق على المقيّد بين المثبتين والمنفيّين ..... ٤٦٧
**تنبيه: حمل المطلق على المقيّد في الحكم الوضعي ..... ٤٦٨**
**تبصرة لا تخلو من تذكرة: اختلاف نتيجة مقدّمات الحكمة ..... ٤٦٨**
**فصل: في المجمل والمبيّن ..... ٤٧٠**
**المراد من المجمل والمبيّن ..... ٤٧٠**
موارد الاشتباه والخلاف في الإجمال والبيان ..... ٤٧٠
الإجمال والبيان وصفان إضافيّان ..... ٤٧١
**فهرس الموضوعات ..... ٤٧٣**

www.ketab.ir